مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الأردني 2011 - 2015
اسم الكاتب: أ.د. ظاهر النويران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3633
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢١ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الاسكان للتجارة والتمويل الأردني ٢٠١١-٢٠١٥

Financial Analysis of Cash Flow Indicators, Capital Adequacy and Banking Liquidity Risk for Jordan Housing Bank for Trade and Finance 2011-2015

الدكتور ظاهر النويران

استاذ مشارك - جامعة الزرقاء الخاصة

Dhahir Al-Noweran (PhD)
Associate Professor
Al-Zarqaa Private University
tanmiatal-rafidain@uomosul.edu.iq

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٧/١١

تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٢/١١

المستخلص

يهتم هذا البحث بدراسة تحليلية لمخاطر السيولة، وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى توافر المعلومات المطلوبة لقياس وتحليل مخاطر السيولة لغرض أخذ الحيطة والحذر، وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة؛ لذا يعد كشف التدفق النقدي أداة تحليلية تساعد إدارة المصرف في الحصول على هذه المعلومات، ووضع الاستراتيجيات المناسبة والتي من ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال. وتهدف الدراسة إلى بيان المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تقييم السيولة من خلال نسبة التدفق النقدي، والعلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة. استخدم الباحث المنهج التحليلي لاستنباط النتائج من التقارير المالية السنوية لبنك الإسكان. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أظهرت نتائج التحليل المالي لكل من مخاطر السيولة بأستخدام كشف التدفق النقدي، وكفاية رأس المال بإستخدام النسب المالية عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك. وتوصي الدراسة بضرورة قيام إدارة البنوك بتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها، واستغلال السيولة المتوافرة لدى البنك واستثمار الفائض النقدي أفضل استغلال.

الكلمات المفتاحية: *التدفق النقدي، كفاية رأس المال، السيولة، مخاطر السيولة .*

Abstract

This research is interested in the analytical study of the risks of liquidity. The problem of the study consists of the availability of the information required for measuring and analyzing liquidity risk for the purpose of precautions, and showed liquidity risk in the event of inadequate cash inflows to the bank to meet the cash outflows. So, it is revealed the cash flow analytical tool helps the bank management to obtain this information, and to develop appropriate strategies, which include a ratio for capital adequacy. The study aims to set the financial indicators and ratios that help assessing the liquidity through cash flow ratio, and the relationship between capital adequacy and liquidity risk. The researcher used the analytical method to derive the results from the annual financial reports of the study sample. The study concluded some important results; some of them are financial analysis of each of the liquidity risk using cash flow detection, and capital adequacy using financial ratios. The capital adequacy is not affected by liquidity risk, due to the activities and events exercised by the bank. The study recommends the need to strengthen the capacity and capability of the banks in liquidity risk and diagnosing early, and the exploitation of available liquidity at the bank and investing cash surplus efficiently.

Key words: *Cash Flow, Capital Adequacy, Liquidity, Liquidity Risk.*

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة؛ لذا يعتبر كشف التدفق النقدي أداة تحليلية تساعد إدارة المصرف في الحصول على هذه المعلومات، ونلاحظ أن أغلبية هذه المصارف تتجاهل أهمية الكشف في الحد من مخاطر السيولة لأخذ الإحتياطات اللازمة ووضع الاستراتيجيات المناسبة والتي من ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال . كما إن مستوى الكفاية المطلوبة لرأس المال تختلف من مصرف إلى آخر وفقاً لحجم المصرف، وطبيعة عملياته .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أن مخاطر السيولة هي أحد المواضيع المهمة في المصارف، وتنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على تمويل إحتياجاته المالية، أي عدم قدرته على توفير نقد لتسديد التزاماته بالأجل القصير من دون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، وهنا يأتي دور التحليل المالي بإستخدام كشف التدفق النقدي. فضلا عن أن رأس المال يؤدي دوراً حيوياً في التوقي من هذه المخاطر .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

١. توضيح مفاهيم السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي .
٢. بيان المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تقييم السيولة من خلال كشف التدفق النقدي .
٣. بيان المعايير والنسب التي تستخدم في قياس رأس المال المصرفي .

فرضية الدراسة

١. إن كشف التدفق النقدي وتحليلة يسهم في التنبؤ بمخاطر السيولة .
٢. إن كفاية رأس المال ليست الضامن الوحيد للمصرف ضد مخاطر السيولة .

حدود الدراسة

١. الحدود المكانية: بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني .
٢. الحدود الزمانية: البيانات المالية (التقارير السنوية) للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥).

أساليب جمع البيانات

إعتماد الدراسة على الجانب النظري للحصول على البيانات الضرورية للدراسة من خلال الإعتماد على الكتب والدراسات والبحوث المنشورة والدوريات، والدراسة التحليلية للبيانات المالية لعينة الدراسة.

مفهوم السيولة

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الموجودات على التحول إلى النقدية بسرعة ومن دون خسائر، والهدف من الاحتفاظ بموجودات سائلة هو مواجهة الإلتزامات المستحقة الإداء حالياً أو في غضون مدة قصيرة، والسيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية وموجودات سهلة التحول إلى نقدية بسرعة ومن دون خسائر، وبين الإلتزامات المطلوب الوفاء بها (عبدالحميد، ٢٠٠٢، ٢٣٠).

أما السيولة في الجهاز المصرفي فتعني: الفرق بين الموارد المتاحة له، والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الموجودات المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقتراض، بحيث يضطر المصرف إلى إستثمار الفوائض ضمن الموجودات السائلة، مثل الأوراق المالية، أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو البنك المركزي (عقل، ٢٠٠٦، ١٥٨).

مكونات السيولة المصرفية

يمكن تقسيم السيولة المصرفية على جزأين رئيسين:

أولاً - الإحتياطيات الأولية

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً (السيتي، ١٩٩٠، ١٦) وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من الآتي :

١. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق .
٢. الودائع النقدية لدى البنك المركزي .
٣. الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى .
٤. الصكوك تحت التحصيل .
٥. الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج .

تنقسم الإحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية على نوعين هما :

أ . **الإحتياطيات القانونية**: تشمل جميع الأموال النقدية وشبة النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق ، وودائع لدى البنك المركزي (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ٩٥).

ب. **الإحتياطيات العاملة**: وهي الأموال النقدية وشبة النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها، ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية (ابوأحمد، ٢٠٠٢، ١٨٩).

ثانياً- الإحتياطيات الثانوية

وهي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائداً، وتشمل الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة (ابوأحمد، ٢٠٠٢، ١٨٦).

إن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال تسعى إلى زيادة أرباحها، ومن ثَمَّ ليس من مصلحتها الإحتفاظ بإحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، اي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل كشراء الأوراق المالية والتي تتمتع بسيولة عالية.

مفهوم المخاطرة

المخاطر هي ظواهر وأحداث تهدد إنجاز الأهداف، وتؤثر سلباً في استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها، وتعبر المخاطر عن تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة تكمن في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. (عبد الستار، ٢٠١٢، ١٢١)

مخاطر السيولة

تتعرض البنوك من حين إلى آخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم ولا بد للبنوك من أن تحتاط لمثل هذه السحوبات، إما بالإحتفاظ بمبلغ إحتياطي بشكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى، أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على السداد. وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وتتحقق هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية تتمثل بضعف تخطيط السيولة، وسوء توزيع الموجودات على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة، والازمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال (الشاهد،٢٠٠٠، ٤٢). ومن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك ما يأتي: (عبد الستار، ٢٠١٢، ١٢٦)

النقد والأرصدة لدى البنوك

١. مخاطر السيولة = ــ

إجمالي الموجودات

إذ يشير إرتفاع هذا المؤشر إلى إنخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة .

النقد والاستثمارات قصيرة الأجل

٢. مخاطر السيولة = ــ

إجمالي الموجودات

يشير إرتفاع هذا المؤشر إلى إنخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة النقد و والإستثمارات قصيرة الأجل لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة .

إجمالي القروض

٣. مخاطر السيولة = ــ

إجمالي الودائع

يشير إرتفاع هذا المؤشر إلى إرتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة، وكذلك حاجة المصرف لمصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة .

الموجودات المتداولة

٤. مخاطر السيولة = ــ

إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إنخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة لكي يواجه المصرف التزاماته المختلفة. (الخالدي، ٢٠٠٨، ١٣٠)

ولإدارة مخاطر السيولة لابد من: تحليل إحتياجات التمويل وإستحقاقات الإلتزامات والتخطيط للحالات الطارئة، وتطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس أوضاع السيولة، والإدارة الجيدة للموجودات والإلتزامات، والمحافظة على مستوى كافٍ من الموجودات السائلة، ووجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال إستحقاقها .

التدفق النقدي

يعد كشف التدفق النقدي من أهم أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها الإدارة في عملية تحليل القوائم المالية. يستخدم المحللون الماليون كشف التدفق النقدي بوصفه أداة تحليلية (أوراها، ١٩٩٦، ٢٧). ويعد كشف التدفق النقدي أسلوبا مهما ومتكاملاً لتحليل النسب المالية (الوتار، ١٩٩٨، ٤٥)

إن المحللين الماليين يستخدمون تحليل التدفقات النقدية لتحديد نقاط الضعف في الموقف النقدي للمصرف، إذ يوفر كشف التدفق النقدي للمحلل المالي مؤشرات عن سيولة الوحدة الإقتصادية أكثر من النسب التقليدية، كنسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، فضلاً عن مساعدة محلل الإئتمان لإشتقاق مؤشرات تبين ملاءة وسيولة الجهة المقترضة (مطر، ٢٠٠٣، ٣٦١).

إن تحليل التدفق النقدي يساعد على تقييم الملاءة المصرفية، ويستخدم لتقدير التدفق النقدي المستقبلي، والتدفق النقدي الداخل، والنقد الملائم القادر على تغطية الإلتزامات النقدية المستقبلية (Pratt, 2002, 203).

وهناك نسب ومؤشرات مستنبطة من كشف التدفق النقدي وتساعد على تقييم السيولة؛ إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة الوحدة بمدى توافر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛ فإذا كان موجباً فهذا يعني فائضاً نقديا يمكن لإدارة الوحدة أن تستخدمه في توسيع الأنشطة الإستثمارية، أو تسديد الديون طويلة الأجل، وأما لو كان صافي التدفق النقدي سالباً فيعني عجزاً نقدياً، وعلى المصرف أن يبحث عن مصادر لتمويل العجز، وذلك إما من بيع جزء من إستثماراته ، أو تمويل طويل الأجل. من تلك النسب والمؤشرات هي: (الفتلاوي، ٢٠٠٩، ٦٣).

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية}} * ١٠٠$$

ومن أمثلة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية والتمويلية الديون، القروض المستحقة الدفع، والدفعات لعقد الإيجار التمويلي، والمبالغ المدفوعة في شراء الموجودات الثابتة، وتوزيع الأرباح .

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية}} *١٠٠$$

إن إرتفاع هذه النسبة مؤشر ينبئ بمشاكل قد تواجه المصرف في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، ويمكن عرض مقلوب هذه النسبة ليؤشر على مدى قدرة الوحدة على تسديد فوائد الديون (Carcello, 2006, 706) .

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى المطلوبات المتداولة} = \frac{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية}}{\text{المطلوبات المتداولة}} *١٠٠$$

(Norton and Porter, 2002, 642)

$$\text{نسبة تغطية النقد المدين} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغلية}}{\text{مجموع المطلوبات}} * ١٠٠$$

(Kieso and Other, 2000, 642)

$$\text{نسبة اليسر المالي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي}}{\text{الديون طويلة الأجل}} * ١٠٠$$

(جمعة، ٢٠٠٠، ٢١٦)

كفاية رأس المال

يمكن تعريف رأس المال المصرفي بأنه رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة التي تدخل ضمن حقوق الملكية (سعيد، ٢٠٠٧، ٥).

فالمصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه مخاطر عدة تشمل بشكل رئيس المخاطر الإئتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية (حسن،

٢٠٠٥، ٣٨-٣٩). ولرأس المال المصرفي دورٌ مهمٌ في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام .

يعد رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين تجاه أي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية (الشماع، ١٩٩٠، ١٠٠).

معايير قياس رأس المال المصرفي

لغرض التأكد من احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها من أجل استيعاب أي خسائر متوقعة لابد من وجود معايير تحدد حجم رأس المال المناسب لتجنب الوقوع في المخاطر (الشماع، ١٩٩٠، ١٠٠). إذ لا يوجد هناك معيار واحد لقياس كفاية رأس المال، كما أن مستوى الكفاية المطلوبة تختلف من مصرف إلى آخر (رمضان وجودة، ٢٠٠٣، ٢٧٣).

وبما أن رأس المال المصرفي يمثل حاجزاً واقياً امام الخسائر التي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأنشطته؛ لذا من الضروري الاسترشاد بعدة معايير يمكن من خلالها التعرف على مقدار رأس المال المناسب الذي ينبغي أن يكون كافيا ليدخل الأمن والطمأنينة لدى المودعين والمستثمرين من ناحية والسلطات الرقابية من ناحية أخرى (العريضي، ١٩٨٨، ١٩٢).

ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس رأس المال المصرفي ما يأتي: (رمضان وجودة، ٢٠٠٣، ٢٧٤)

١. **نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع**

يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة في رأس المال، وقد اعتمدت المصارف ما نسبته (١٠%) من مجموع الودائع؛ فكلما زادت الودائع عن هذا الحد المقرر زادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه. (العريضي، ١٩٨٨، ١٩٠)

٢. **نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات**

يقوم هذا المعيار على أساس ربط رأس المال بإجمالي الموجودات لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، ويؤخذ على هذا المعيار إنه لم يميز بين أنواع الموجودات ولا سيما إن هناك موجودات ذات مخاطر عالية وموجودات لا تتضمن أية مخاطرة. (رمضان وجودة، ٢٠٠٣، ٢٧٤)

٣. **نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.**

يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) من تغطية الموجودات التي تكون مخاطرها عالية والتي تشمل الأوراق التجارية المخصومة، والقروض، والسلف (رمضان وجودة، ٢٠٠٣، ٢٧٤).

إن إرتفاع هذه النسبة تدل على إنخفاض هذه الخطورة، ومن ثم كلما قلت نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر يكون المصرف أمام مواجهة كاملة لخطر كفاية رأس المال (الجميل، ٢٠٠٢، ٣٨٨)

تعد نسبة ومعيار بازل الذي هو نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر من أهم النسب الخاصة بكفاية رأس المال، وهي المعول عليها لدى السلطات الرقابية.

نبذة تاريخية عن بنك الإسكان

تأسس بنك الإسكان للتجارة والتمويل عام ١٩٧٣، وسجل كشركة مساهمة عامة أردنية، مركزها الرئيس في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، وفقاً لقانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤. ويقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيس بمدينة

عمان وفروعة ومكاتبة داخل المملكة وعددها (١٢٦) فرعاً، وخارجها في فلسطين والبحرين وعددها (١٤) فرعاً، ومن خلال الشركات التابعة له في الأردن وسوريا والجزائر وبريطانيا. أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

واصل بنك الإسكان مسيرة لإنجاز والنمو، إذ بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة (١٢٤,٧) مليون دينار في عام ٢٠١٥، كما وصل مجموع موجودات البنك في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٧,٩ مليار دينار، أي بزيادة نسبتها ٤,٣% مقارنة مع نهاية عام ٢٠١٤، وارتفعت أرصدة ودائع العملاء لتبلغ ٥,٨ مليار دينار، أي بزيادة نسبتها ٦,٤% ، كما أرتفع رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية ليبلغ ٣,٥ مليار دينار، وبزيادة نسبتها ٢٨,٦% ، وتمكن البنك من تعزيز قاعدته الرأسمالية ليبلغ إجمالي حقوق الملكية ١٠٣٩ مليون دينار. وقد انعكست هذه النتائج بشكل إيجابي على عدد من المؤشرات الأساسية لأداء البنك، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٧%، وبلغت نسبة السيولة ١٠٠% وهما أعلى من النسب المطلوبة من البنك المركزي الاردني، وارتفع معدل العائد على الموجودات قبل الضريبة من ٢,٢% عام ٢٠١٤ إلى ٢,٣%عام ٢٠١٥، وأرتفع معدل العائد على حقوق الملكية من ١٥,٥% إلى ١٧%، وانخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى ٤,٨%، وتحسنت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة لتصل إلى نسبة ١١٢%، كما بلغت نسبة صافي القروض إلى ودائع العملاء حوالي ٦٠%. استطاع البنك المحافظة على المركز الأول في العديد من المؤشرات ومنها: استحواذ البنك على الحصة الأكبر من ودائع التوفير بالعملة المحلية، وامتلاك البنك لأكبر شبكة فروع محلية، وأكبر شبكة أجهزة صراف آلي، وصدارته لسوق بطاقات الفيزا الإلكترونية، والمركز الثاني بمؤشر القيمة السوقية لأسهم البنك في بورصة عمان.

وتقديراً للجهود والإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠١٥ حصل البنك على عدة جوائز محلية وإقليمية وعالمية منها جائزة مجلة البانكر The Banker Award كأفضل بنك في الأردن، كذلك حصل البنك على جائزة البنك الأكثر إصداراً للبطاقات الائتمانية للعام ٢٠١٥ من شركة الدفع الإلكتروني في الأسواق الناشئة EMP وذلك تقديراً لمنجزاته في هذا المجال. (التقارير السنوية لبنك الاسكان الاردني من٢٠١١-٢٠١٥)

التحليل المالي لكشف التدفق النقدي والنسب المستنبطة عنه

تهدف هذه الفقرة إلى بيان كشف التدفق النقدي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) والتحليل المالي للكشف من خلال مجموعة من النسب المالية ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، ودراسة القوائم المالية لبنك الإسكان وتحليلها؛ إذ تعد المنبع الرئيس للمعلومات الواردة في كشف التدفق النقدي .

الجدول ١

كشف التدفق النقدي لبنك الإسكان لتجارة والتمويل عينة الدراسة

نكشف التدفق النقدي لبنك الإسكان لتجارة والتمويل للسنوات المالية المنتهية في ١٢/٣١ للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ (المبالغ بالملايين)

التدفق النقدي	سنة ٢٠١١	سنة ٢٠١٢	سنة ٢٠١٣	سنة٢٠١٤	سنة٢٠١٥
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	229,703,228	(161,625,431)	514,317,076	487,967,582	(334,700,393)

التدفق النقدي	سنة ٢٠١١	سنة ٢٠١٢	سنة ٢٠١٣	سنة٢٠١٤	سنة٢٠١٥
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية	(571,937,751)	(207,188,894)	(328,109,599)	(23,780,650)	(8,475,204)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	(58,309,416)	(46,904,530)	(84,971,267)	(68,140,772)	(76,209,930)
صافي التدفق النقدي	(400 .543. 939)	(415,718,855)	101,236,210	443,607,460	(419,385,527)

المصدر: (التقارير السنوية لبنك الاسكان الاردني من عام (٢٠١١-٢٠١٥)

ومن خلال دراسة البيانات الواردة بالجدول أعلاه نلاحظ أن أعلى صافي نقدي من الأنشطة التشغيلية كان في سنة ٢٠١٣، إذ بلغ (514,317,076) دينار وكان ذلك بسبب زيادة الربح قبل الضريبة، وارتفاع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة، وانخفاض تقييم موجودات مالية في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وإرتفاع أنشطة تشغيلية اخرى.

أما أقل صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية كان في سنة ٢٠١٥، إذ بلغ (334,700,393-) دينارا، وكان ذلك بسبب إنخفاض مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة، وإرتفاع تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه، وإنخفاض الايداعات لدى البنك المركزي(التي تزيد استحقاقاتها عن ٣ شهور).

إن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يساعد البنك على توليد النقدية، مما يؤثر على قرارات الدائنين والمستثمرين، وتعزيز سيولة البنك .

أما بالنسبة للإنشطة الإستثمارية فقد بلغ أعلى صافي نقدي من الأنشطة الإستثمارية لعام ٢٠١٤ (23,780,650) ديناراً، وكان ذلك بسبب إنخفاض تكلفة (شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بقيمة (719,869,664 -) ديناراً مقارنة مع سنة ٢٠١٣ والبالغ قيمتها (1,111,418,600-) دينار، أما أقل صافي تدفق نقدي في الأنشطة الأستثمارية فكان في سنة ٢٠١١؛ إذ بلغ (571,937,751-) ديناراً، والسبب يعود إلى إرتفاع تكلفة (شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، وارتفاع تكلفة (شراء) ممتلكات ومعدات – بالصافي، وارتفاع تكلفة (شراء) موجودات غير ملموسة، كما ويلاحظ أن الانخفاض كان بسبب توظيف أموال البنك في استثمارات مالية قصيرة الأجل تسهم في توفير السيولة النقدية، وتحقيق العوائد للبنك .

أما ما يخص صافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية؛ فكان أعلى صافي تدفق سنة ٢٠١٢ إذ بلغ (46,904,530-) ديناراً، ويعود ذلك إلى إرتفاع صافي التدفق النقدي من الأموال المقترضة، وأقل صافي تدفق نقدي للأنشطة التمويلية كان سنة ٢٠١٣؛ إذ بلغ (84,971,267) ديناراً بسبب انخفاض صافي التدفق النقدي من الأموال المقترضة والبالغ (14,294,747-) ديناراً وانخفاض صافي القروض المساندة والبالغ (7,859,199 -) ديناراً .

كما يلاحظ أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للسنوات عينة الدراسة أثرت على صافي التدفق النقدي، مما أدى إلى تذبذبه من سنة إلى أخرى، وأعلى صافي تدفق نقدي كان سنة ٢٠١٤؛ إذ بلغ (٤٤٣,٦٠٧,٤٦٠) ديناراً، في حين حققت سنة ٢٠١٥ أقل صافي

تدفق نقدي والذي بلغ (419,385,527-) ديناراً، مما أدى إلى انخفاض رصيد النقدية في نهاية السنة، وهذا مؤشر غير جيد للبنك.

الجدول ٢

نسبة مساهمة الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية إلى صافي التدفق النقدي

الانشطة	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الإستثمارية	الأنشطة التمويلية	صافي التدفق النقدي	مساهمة الأنشطة التشغيلية	مساهمة الأنشطة الإستثمارية	مساهمة الأنشطة التمويلية
٢٠١١	229,703,228	(571,937,751)	(58,309,416)	(400 543 939)	-0.5	1.42	0.1
٢٠١٢	(161,625,431)	(207,188,894)	(46,904,530)	(415,718,855)	0.38	0.49	0.11
٢٠١٣	514,317,076	(328,109,599)	(84,971,267)	101,236,210	5.08	-3.24	-0.83
٢٠١٤	487,967,582	23,780,650	(68,140,772)	443,607,460	1.09	0.05	-0.15
٢٠١٥	(334,700,393)	(8,475,204)	(76,209,930)	(419,385,527)	0.79	0.02	0.18

المصدر : التقارير السنوية لبنك الاسكان الاردني من عام (٢٠١١-٢٠١٥)

يلاحظ من الجدول ٢ أن البنك حقق سنة ٢٠١٣ أعلى نسبة مساهمة بالأنشطة التشغيلية في صافي التدفق النقدي، وأن الحصيلة النقدية أستثمرت في شراء استثمارات والتوسع بالشراء، مما أثر على صافي التدفق النقدي حيث بلغ (١٠١,٢٣٤,٢١٠) ديناراً .

أما سنة ٢٠١٤ فكانت مساهمة الانشطة الإستثمارية أعلى، مما أدى إلى تحقيق إنخفاض تكلفة (شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

أما بالنسبة للأنشطة التمويلية فكانت أعلى مساهمة سنة ٢٠١٥ بسبب إرتفاع صافي التدفق النقدي من الأموال المقترضة.

نسبة كفاية رأس المال

بالنظر لأهمية كفاية رأس المال بالنسبة للسلطات الرقابية وإدارات البنوك لمواجهة مخاطر السيولة ولحاجتها إلى معلومات كافية ومنتظمة حتى يمكنها من تقييم المخاطر، حيث إن كفاية رأس المال تؤشر قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته، ويمكن بيان كفاية رأس المال من خلال تقسيم حق الملكية على مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر لمتمثلة بالأوراق التجارية المخصومة. (سعيد، ٢٠٠٧، ٥).

الجدول ٣

نتائج تحليل معيار كفاية رأس المال.

	سنة ٢٠١١	سنة ٢٠١٢	سنة٢٠١٣	سنة ٢٠١٤	سنة ٢٠١٥
نسبة كفاية رأس المال	%20.49	%18.87	%18.77	%18.08	%17.3

المصدر : التقارير السنوية لبنك الاسكان الاردني من عام (٢٠١١-٢٠١٥)

يوضح الجدول ٣ نتائج تحليل معيار كفاية رأس المال المصرفي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال سنوات عينة الدراسة، ويلاحظ أن سنه ٢٠١١ كانت أعلى نسبة كفاية رأس المال، والسبب أن البنك يهدف من إدارة رأس المال إلى تحقيق التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال ، والمحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية، والأحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك . يتم مراقبة كفاية رأس المال من قبل البنك شهرياً، كما يتم تزويد البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة حول رأس المال ربعياً، وبحسب تعليمات البنك المركزي الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي ١٢%، ويتم تصنيف البنوك إلى ٥ فئات أفضلها التي معدلها يساوي ١٤% فأكثر . ويقوم البنك بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل. (تقرير البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥)

تحليل نتائج مخاطر السيولة لبنك الإسكان لتجارة والتمويل

التحليل من خلال حساب المؤشرات الموضحة في جدول التحليل المقارن أدناه لنتائج مخاطر السيولة بالاعتماد على الميزانية العمومية كما في التقارير السنوية لعينة الدراسة للمدة من (٢٠١١ – ٢٠١٥).

الجدول ٤

نتائج تحليل مخاطر السيولة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل عينة الدراسة

نتائج تحليل مخاطر السيولة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل					
مؤشر مخاطر السيولة	سنة٢٠١١	سنة٢٠١٢	سنة٢٠١٣	سنة٢٠١٤	سنة٢٠١٥
نسبة النقد والأرصدة لدى البنك	%١٣	%٢٦	%٢٥	%٣٠	%٢٣
إجمالي الموجودات					
النقد والاستثمار قصير الأجل	%٠,٠٣٠	%٠,٠٢٧	%٠,٠٢١	%٠,٠٢٢	%٠,٠٢٠
إجمالي الموجودات					
إجمالي القروض	%٤٦	%٤٨	%٥٢	%٤٩	%٦٠
إجمالي الودائع					
الموجودات المتداولة	%١٥	%١٢	%٢١	%٢٣	%٢٦
إجمالي الودائع					

وبناء على ذلك كان تحليل نتائج مخاطر السيولة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (٢٠١١ – ٢٠١٥) عينة الدراسة وفق المؤشرات الآتية:

١. **النقد والأرصدة لدى البنوك / إجمالي الموجودات**

تحتسب هذه النتيجة بقسمة النقد والأرصدة لدى البنوك على إجمالي الموجودات، ويظهر من الجدول ٤ الخاص بـتحليل مخاطر السيولة أن أقل مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٤ بنسبة ٣٠% ، وأعلى مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١١ بنسبة ١٣%، وهذا يعني أن نسبة النقد والارصدة لدى البنك في سنة ٢٠١١ إلى إجمالي الموجودات قليلة جداً بالمقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة .

٢. **النقد والاستثمار قصير الأجل / إجمالي الموجودات**

تحتسب هذه النتيجة بقسمة النقد والاستثمار قصير الأجل على إجمالي الموجودات ويظهر من الجدول ٤ الخاص بتحليل مخاطر السيولة أن مخاطر للسيولة عالية جداً لجميع السنوات وفق هذا المؤشر، وأن أعلى مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٥ بنسبة ٠,٠٢٠%، وهذا يعني أن نسبة النقد والاستثمار قصير الأجل لدى البنك إلى إجمالي الموجودات قليلة جداً في جميع سنوات عينة الدراسة.

٣. **إجمالي القروض / إجمالي الودائع**

تحتسب هذه النتيجة بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع، ويظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة أعلاه أن أقل مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١١ بنسبة ٤٦% ، وأعلى مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٥ بنسبة ٦٠%، وهذا يعني أن نسبة

إجمالي القروض لدى البنك في سنة ٢٠١٥ إلى إجمالي الودائع عالية جداً بالمقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة .

٤. الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع.

تحتسب هذه النتيجة بقسمة الموجودات المتداولة على إجمالي الودائع، ويظهر من الجدول أعلاه الخاص بتحليل مخاطر السيولة أن أقل مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٥ بنسبة ٢٦%، وأعلى مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٢ بنسبة ١٢%، وهذا يعني أن نسبة الموجودات المتداولة لدى البنك في سنة ٢٠١٢ إلى إجمالي الودائع قليلة جداً بالمقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. أظهرت نتائج التحليل المالي لكل من مخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي، وكفاية رأس المال باستخدام النسب المالية عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.

٢. حقق البنك أعلى صافي نقدي من الأنشطة التشغيلية في سنة ٢٠١٣ إذ بلغ (514) مليون دينار، وكان ذلك بسبب زيادة الربح قبل الضريبة، وإرتفاع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة، وإرتفاع أنشطة تشغيلية أخرى، أما أقل صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية فكان في سنة ٢٠١٥، إذ بلغ (334-) مليون دينار، وكان ذلك بسبب إرتفاع تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه، وإنخفاض الايداعات لدى البنك المركزي (التي تزيد استحقاقاتها عن ٣ شهور)

٣. كما أن البنك حقق أعلى صافي نقدي من الأنشطة الاستثمارية لعام ٢٠١٤ إذ بلغ (23) مليون دينار، وكان ذلك بسبب انخفاض تكلفة (شراء) موجودات مالية بالتكلفة، أما أقل صافي تدفق نقدي في الأنشطة الاستثمارية كان في سنة ٢٠١٥ ؛ إذ بلغ (571-) مليون دينار، والسبب يعود إلى إرتفاع تكلفة (شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة، وإرتفاع تكلفة (شراء) ممتلكات ومعدات – بالصافي، إرتفاع تكلفة (شراء) موجودات غير ملموسة.

٤. أظهرت نتائج تحليل معيار كفاية رأس المال لبنك الإسكان أن سنه ٢٠١١ كانت أعلى نسبة كفاية رأس المال، كما أن نسبة كفاية رأس المال في السنوات الخمس مرتفعة وأعلى من الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال الذي يساوي ١٢% بحسب تعليمات البنك المركزي بهدف تحقيق التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال، والمحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية، والاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

٥. أظهرت نتيجة قياس مخاطر السيولة وفق مؤشر النقد والأرصدة لدى البنوك على إجمالي الموجودات أن أقل مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٤ بنسبة ٣٠%، وأعلى مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١١ بنسبة ١٣% وهذا يعني أن نسبة النقد والارصدة لدى البنك في سنة ٢٠١١ إلى إجمالي الموجودات قليلة جداً بالمقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة.

٦. أظهر مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، أن أعلى مخاطر للسيولة كانت في سنة ٢٠١٥ بنسبة ٦٠%، وهذا يعني أن نسبة إجمالي القروض لدى البنك في سنة ٢٠١٥ إلى إجمالي الودائع عالية جداً بالمقارنة مع باقي السنوات. وكانت أقل مخاطر السيولة وفق هذا المؤشر في سنة ٢٠١١ بنسبة ٤٦% .

٧. أظهر مؤشر الموجودات المتداولة إلى إجمالي الودائع أن أقل مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٥ بنسبة ٢٦%، وأعلى مخاطر للسيولة وفق هذا المؤشر كانت في سنة ٢٠١٢ بنسبة ١٢%، وهذا يعني أن نسبة الموجودات المتداولة لدى البنك في سنة ٢٠١٢ إلى إجمالي الودائع قليلة جداً بالمقارنة مع باقي سنوات عينة الدراسة .

التوصيات

١. تحليل إحتياجات التمويل واستحقاقات الإلتزامات والتخطيط للحالات الطارئة، وتطبيق نظم معلومات إدارية ومالية تعكس أوضاع السيولة، والإدارة الجيدة للموجودات والإلتزامات، والمحافظة على مستوى كافٍ من الموجودات السائلة، ووجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال إستحقاقها .
٢. أن يكون لدى إدارة المصرف قدرة وإمكانية لتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر وقياسها ومعالجتها.
٣. استغلال السيولة المتوفرة لدى المصرف وإستثمار الفائض النقدي افضل استغلال.
٤. تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية في قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

- التقارير المالية السنوية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل من عام ٢٠١١- ٢٠١٥ .
١. ابو أحمد، رضا صاحب، ٢٠٠٢، إدارة المصارف، مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٢. احمد، نضال رؤوف، ٢٠١٣، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعية، العدد ٣٦، بغداد، العراق .
٣. جمعة، السعيد فرحات، ٢٠٠٠، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ لنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية .
٤. الجميل، سرمد كوكب، ٢٠٠٢، المؤسسة العربية المصرفية التحديات والخيارات في عصر العولمة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ابو ظبي .الإمارات العربية .
٥. الحسيني، فلاح، الدوري،٢٠٠٢، إدارة البتوك " مدخل كمي وإستراتيجي معاصر" طبعة ١ ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن .
٦. الخالدي، حمد راضي، ٢٠١١، تأثير الآليات لحاكمية في الأداء والمخاطر لعينة من المصارف الأهلية العراقية، دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٥) رسالة ماجستير غير منشورة بابل .
٧. الشماع، خليل محمد حسن،١٩٩٠، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال، الملاءة المصرفية واثرها على المصارف العربية، الملحق الرابع ، بيروت ، لبنان.
٨. الشماع، خليل محمد حسن، ١٩٩٧، "إدارة المصارف" مطبعة الزهراء، بغداد ، العراق .
٩. عبد الحميد، عبدالمطلب، ٢٠٠٢ ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.
١٠. عبدالستار، رجاء سعبد، ٢٠١٢، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعية، العدد ٣١، بغداد .
١١. عقل، مفلح، ٢٠٠٦، وجهات نظر مصرفية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الأردن.

١٢. مطر، محمد عطية، ٢٠٠٣، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن .

ثانياً- المراجع باللغة الأنكليزية

1. Carcello, Williams, haka, better , Financial Accounting ,12ed Irwin hill,2006.
2. Kieso, Donald E.jerry I. weygandt paul D. kimmel 3th ed, Financial Accounting, 2000.
3. Pratt, Richard, Financial Accounting , western college publishing, 2002.
4. Norton, Curtis L,porter, gary A., Financial Accounting 3ed, pitman publishing co, London .2002.